والعلم والقدرة ونظائرها فانها لا تتصور بدون متعلقاتها
اعنى المدرك والمعلوم والمقدور لكن ليست تصورانها متوقفة
على تصور المتعلقات معلولة لها كما فى النسب بل تصوراتها
مستلزمه لتصورات متعلقاتها وكذا الحال فى الكيفيات المختصة
بالكميات كالاستقامة والانحناء والتثليث والتربيع فلا يخرج
من التعريف نعم يخرج عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورها
على تصور الاجزاء وكذا الكيفيات النظرية لتوقف تصورها
على قول الشارح اللهم الا ان يتكلف ويقال فى دفع الاول
المراد بالغير الامر الخارج من حقيقته فيدخل الكيفية المركبة
ويقال فى دفع الثانى المراد بالتوقف التوقف الكامل
وهو الثابت فى جميع الاحوال فيخرج النظرى لانه لا توقف
بعد العلم به ولا يخفى ان مقام التعريف يأبى ذلك وان
صح فى نفسه واحترز بقوله والا لقسمة فى محله عن الوحدة
والنقطة المقتضيتين لهما عند من قال انهما من الاعراض
واما عند من قال انهما من الامور الاعتبارية فلا حاجة
الى هذا القيد لعدم دخولهما فى العرض وقوله ههنا
اقتضا اوليا منزلة لذاته فى التعريف الاول يفيد ما يفيد
لذاته ووجه كون هذا التعريف احسن مما تقدم على ما نقل
من الشارح المحرر رحمه الله تعالى ان فى لفظ الهيئة
والقارة نبض الحق والنقطة والوحدة واردتان على
ظاهر تعريف القدماء ولان الحركة ان جعلت من الكيفيات
فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الكم فقد خرجت بقولهم
لا يقتضى قسمة وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم
لا يقتضى نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج
الزمان بقولهم لا يقتضى قسمة لانه نوع من الكم واعلم ان

ماذكره

وانقطاعاتها وانتهاآتها مراتب مختلفة لها مقامات متفاوتة
فمن مقام يقتضى قدرا من الايجاز واخر واوجز واعجز قدرا
من الاطناب واخر اكثر واكثر وكذا الانقطاع الكلام على
جملة مفردة مقام ولانتظامها مع جملة اخرى او اكثر وانقطاعه
بعدها مقام آخر والمقصود من بيان مراد صاحب المفتاح
ههنا الايماء الى اشكاله وان من الشراح من خفى ذلك عليه
كما ذكر فى شرحه قوله لكونهما نسبتين اشارة الى ان
التفاوت فى مراتبهما انما نشأ من كونهما نسبتين حتى لو
كانا حقيقتين لا تخمرت مرتبة كل منهما فى واحد كالمساواة
قال وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى اقول وجه
ايراده فى تفاوت المقامات ان خطاب الذكى يقتضى الاعتبارات
اللطيفة والمعانى الخفية وتلك الاعتبارات والمعانى مقتضاها
والكلام المشتمل عليها مطابق لمقتضاها وكذا خطاب الغبى
حال تقتضى ترك الاعتبارات والمعانى مقتضاها والكلام
المشتمل عليها مطابق لمقتضاها وكذا خطاب الغبى حال
يقتضى ترك الاعتبارات والمعانى وذلك الترك مقتضاها
والكلام الذى ترك فيه مطابق له حتى اذا سمعه سامع
آخر بليغ يفهم منه معنى زائدا على اصل المراد وهكذا
بعد هذا الكلام بليغ جامع اعرابه عن الخواص والمزايا
فى الظاهر فاذا ظهر الاختلاف بين الحالين ظهر التفاوت
بين المقامين لاتحادهما فى المعنى على ما سبق وانما اعتبر
الشارح مقابل الغبى دون مقابل الذكى وهو البليد حيث
قال وكان الانسب ان يذكر مع الغبى الفطن ولم يقل
وكان الانسب ان يذكر مع الذكى البليد لان المقصود بيان
حال المخاطب والمناسب بحالة النقطة والعبارة على ما يفيده

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)